تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

عــلاوي ثانيــةً

التحذيرات التي أطلقها إياد علاوي من الدور الإيراني في العراق بدت مستوحشة لمكانها سواء في التوقيت أم بين الأحداث المتزاحمة على رأس العراقيين هذه الأيام.

علاوي يعود لممارسة الأسلوب الخطابي والكلامي التحفيزي ذاته الذي كان هو السمة العامة لكلام السياسيين في عهد ديمقراطية الطائفة المستعصي.

من حيث الواقع لا جديد في كلام علاوي عن "الخطر" الإيراني إذا ما قيس بمنطلقات الآخرين الذين سبقوه بسنوات من النفخ الطائفي عبر التحذيرات وعبر الكلمات المستهلكة ذاتها.

نسي السيد علاوي أن ينتبه إلى أن منفذ دخول إيران وغيرها إلى الساحة العراقية لم يكن الأميركيون أنفسهم بقدر ما كان التناطح السياسي الداخلي واستعراضات الدم وسيرك التصريحات هو الباب الأفضل للولوج الخارجي.

هؤلاء الذين يتمرغون بعشق دول الجوار والذود عن أسمائها المقدسة هم الأخطر من الدور الإيراني الذي يحذرنا منه علاوي.

إن كنا مؤمنين بأن إيران دولة لا علاقة لها (أو هكذا يجب) بالشأن العراقي فمن الأفضل أن نعرف المصلحة الوطنية أولاً ونتحراها قبل أن نرفع صافرات "راقب الخط" التي يجيد دورها السياسيون منذ مدة.

ربما نسي السيد علاوي أن مجلس النواب الذي يشتاق إلى رؤياه هو المكان الأفضل لمناقشة واقع الأخطار المحيطة بالعراق، وهو المكان الأفضل والأكثر دستورية لمحاسبة الحكومة عن أي تقصير تغرق فيه حالياً وهو الدور الذي تخلّى عنه علاوي باعتباره رئيساً لكتلة نيابية من اجل عيون "ثلث" المناصب الحكومية التي حجزها قادة كتلته وفرسانها الأشاوس.

التخادم المتبادل الذي كانت تطلق به هذه التصريحات أصبح سمجاً جداً على أسماع العراقيين، ينبري أحد هنا ليحذر من خطر إيران فيقفز "رادود" آخر ليحذر من خطر السعودية ثم يعقبهم ثالث يشتم سوريا ورابع يلعن تركيا وربما يردفهم نذير آخر "يهدّ" على الكويت وأهلها.

اللعبة التلفزيونية نفسها التي اعتاد عليها العراقيون وهم يرقبون منذ سنوات أخبار الساعة الثامنة وشريط الأخبار في الفضائيات.

الحل المعجزة بالنسبة للعراق اليوم لا يعدو أن يكون تفعيلاً لدور المؤسسات الدستورية الموصوفة في الدستور، البرلمان والمحكمة الاتحادية والهيئات المستقلة ورئاسة الجمهورية.

لكن وللأمانة، هناك من حوّل الدستور إلى قيمة كتيب لإشارات المرور أو وصفات الطبخ، لا قيمة تعتد لأحكامه إذ أن العبرة ليست في تبجيل مواده قدر احترامها وتنفيذها.

ننتظر من السيد علاوي وباقي رؤساء الكتل الأوفياء لرئاستهم وأصوات الناس التي في رقابهم أن يعوا ولو قليلاً حجم الضياع الذي أوصلوا العراق إليه وأن يقيموا بجدية خطر التيه العراقي الداخلي قبل أن يحذرونا من أخطار تركيا وإيران وغيرها.

شخصية في الحدث

دعوة علاوي للتصالح "مُبهمة" لدى دولة القانون

الصهيود لـ(المدى): زيارة المالكي واشنطن تنهي المهمة العسكرية للأميركان

□ بغداد / المدى-خاص

بعد ساعات من ذهاب رئيس الوزراء نوري المالكي في زيارة إلى الولايات المتحدة والتي من المتوقع أن يناقش فيها جملة من القضايا العالقة على رأسها مسألة انسحاب القوات الأميركية، أجرت (المدى) حوارا سريعا مع النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود كشف فيه أن المالكي سيبحث أيضا خروج العراق من طائلة الفصل السابع.

× هل أن زيارة المالكي تحمل متطلبات جديدة للإدارة الأميركية؟

– زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن زيارة يعوّل عليها جميع السياسيين وهي بداية مرحلة جديدة في نوعية العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل وجود اتفاقية إستراتيجية مبرمة بين الطرفين، واعتقد أن الزيارة تحمل أبعادا جديدة وستركز الزيارة على انتهاء الجانب العسكري وبدء علاقات تشمل جميع المجالات الاقتصادية والثقافية وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا وغيرها من الأسس التي اتفق عليها.

الصيهود

× هل ستركّز الزيارة على موضوعة الانسحاب أم أن هناك قضايا أخر؟

– الزيارة ستركز على طرح موضوع خروج العراق من طائلة الفصل السابع والى أي مدى ممكن للجانب الأميركي أن يتدخل في حسم هذا الأمر، خصوصا أن العراق قد أكمل جميع متعلقاته مع الجانب الكويتي وهو من الأمور الأكثر أهمية ويعتبر كالسيف المسلط على العراق، والجانب الأميركي أعلن مرارا انه مستعد لتقديم الدعم للعراقيين.

× ألا يحتاج العراق إلى مزيد من الوعي العسكري في ظل تدهور أمنيّ واضح؟

– الأمن الآن ليس متدهورا كما يتصور البعض، وهناك جهات سياسية تشكّك في قدرات القوات وتلك الجهات ارتبط وجودها بالوجود الأميركي، وهي تحاول بطريقة وأخرى خلق مبررات حتى تضمن على الأقل الوجود الجزئي، وعلى الرغم من الخروق التي حدثت مؤخرا، إلا أن جاهزية القوات تبدو مناسبة لملء الفراغ الذي ستخلفه القوات الأميركية وهناك تحديات كبيرة ستواجه البلد في خروج تلك القوات.

× ماذا عن المبادرتين اللتين أطلقهما مقتدى الصدر؟

– العراق الآن يمر بمنعطفات تاريخية ومثل هكذا مبادرات قد تكون ايجابية في تقريب وجهات النظر مع الفرقاء السياسيين، وجميع الكتل مدعوة في هذه الفترة لأن تتخلى عن مواقفها التي قد يصفها البعض بالمتشنجة وتقدم تنازلات تنسجم مع نوعية المهمات الملقاة على عاتقها، والمبادرة التي أطلقها الصدر مؤخرا تبدو جيدة وما أن طبقت ستكون لها نتائج ايجابية على مستوى مستقبل العملية السياسية ، وجميع المبادرات التي تطلق سواء من زعماء دين ام قادة سياسيين سيرحّب بها داخل ائتلاف دولة القانون.

× وماذا عن مبادرة إياد علاوي؟

– دعوة زعيم العراقية إياد علاوي تحمل أكثر من تفسير وهي لغاية الآن مبهمة وغامضة من حيث المعالم، وأنا أتساءل هل هي مبادرة لحل خلافات علاوي الشخصية مع أطراف وقيادات في الحكومة أو في العملية السياسية؟ وهل علاوي في هذه الفترة يمثل حركة الوفاق أم ائتلاف العراقية بشكل عام؟ أما إذا كانت الغاية منها لملمة الوضع وحل الخلافات العالقة بين الأطراف الأخرى، وإعطاء المبادرة بعدا وطنيا وعليه أن يتخلى عن مجموعة مواقف نعتبرها خرقا للدستور ولدولة المؤسسات والتي كانت بمثابة حجر عثرة تلكأت به العلاقة بين دولة القانون والعراقية، والأجدر أن تقدم القائمة العراقية بشكل عام بما تمثله من شخصيات مهمة هذه المبادرة كي تكون واضحة المعالم، لكن وفق رؤى وطنية تنسجم مع تطلعاتنا نحن ائتلاف دولة قانون بشكل خاص وكتحالف وطني بشكل عام.

كتلة الأحرار تحذّر التحالف الوطني من تجاهل مطالب الصدر

الاعرجي: ميثاقنا قابل للنقاش.. وسنحل المشاكل جميعها

بغداد / المدى

ذكرت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، الأحد، أن ميثاق الشرف الذي دعا له زعيم التيار مقتدى الصدر يشمل جميع العراقيين المشتركين في العملية السياسية أو خارجها، لافتة إلى أنه يتضمن ١٣ نقطة قابلة للنقاش والتعديل، فيما كشفت عن بعض مشاريع القوانين قدمتها إلى مجلس النواب.

وقال رئيس كتلة الأحرار في مجلس النواب بهاء الأعرجي خلال مؤتمر صحفي عقده أمس، في مبنى البرلمان وحضرته (المدى)، إن "ميثاق الشرف يتضمن ١٣ نقطة قابلة للنقاش والتعديل، وقد أوشكنا أن ننتهي اليوم من شرح وإكمال الدعوات للمشاركين فيه".

وأضاف الأعرجي أن "الميثاق لا يقتصر على مكونات العملية السياسية وإنما يشمل جميع الأحزاب والكتل الموجودة خارجها إضافة الى منظمات المجتمع المدني والعشائر والمرجعيات وكل الطوائف والأديان وحتى الفنانين والرياضيين"، موضحاً "نريد من الميثاق أن يكون وثيقة عمل للوحدة الوطنية والإسلامية ولا نريد منه دعاية انتخابية".

ولفت الاعرجي إلى أنه "سيتم انبثاق لجان بعد التوقيع على الميثاق تتولى حل المشاكل الموجودة بالعراق كالأقاليم والدستور والأقليات والنفط"، معرباً عن أمله في أن "يشهد الميثاق حضوراً كبيراً وعدم استثناء أي طائفة أو مكون أو حزب مهما كانت توجهاته".

وكشف الأعرجي أن كتلته "قدمت إلى مجلس النواب مشاريع مهمة لتكون موضوع نقاش خلال الفترة المقبلة"، مضيفاً أن "الموضوع الأول اجتزاء جزء من واردات النفط لتوزع بين الشعب العراقي".

وأوضح الأعرجي أن "هناك مشروع قانون قدم إلى مجلس النواب بهذا الصدد وستكون الأولوية للمحتاجين والفقراء"، مؤكداً أن "كتلة الأحرار سيكون لها موقف من مجلس النواب والتحالف الوطني إذا لم يتم إدراج هذا المقترح".

تظاهرات للتيار الصدري (أرشيف)

وبيّن رئيس كتلة الأحرار في مجلس النواب أن الكتلة "قدمت طلباً معززاً بمجموعة من تواقيع النواب لمقترح قانون تمليك قطع الأراضي لأحياء المتجاوزين التي بنيت بصورة عشوائية لعدم امتلاكهم سكنا"، مشيراً إلى أن "المقترح اخذ دوره للتشريع وهو الآن في اللجنة القانونية ونأمل أن يرى النور قريباً".

وأكد الأعرجي أن "كتلة الأحرار عاكفة على تنظيم مقترح قانون لسلم الرواتب تكون الدرجات فيه ثابتة والأصل منها سنوات الخدمة والشهادة".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد دعا أمس الأول (١٠ كانون الأول ٢٠١١)، الأطراف العراقية إلى التوقيع على ميثاق شرف وطني لمرحلة ما بعد خروج القوات الأميركية من العراق.

يذكر أن الصدر أكد، في (١١ تشرين الثاني ٢٠١١)، رداً على سؤال لمجموعة أطلقت على نفسها تسمية الشباب المسلم في الفلوجة أن "المحتل والمنشقين" فرقوا بينه وبينهم، متعهداً بالعمل على أسلمة المجتمع وعدم التفريق بين سني وشيعي ومسيحي، مبدياً استعداده لزيارة الأنبار وصلاح الدين والعمل على "توحيد الصلاة وبدايات الشهور ونهاياتها".

التقرير الامني

الداخلية تقرّ بعدم فاعلية كشف المتفجرات.. والمسؤول عنها معتقل

طهران تسلّم بغداد رفات ٩٠ جندياً.. وديالى تنتظر أسلحة الفصائل

أكدت وزارة الداخلية أمس أن جهاز كشف المتفجرات لا تتعدى فعاليته نسبة ٤٠ في المئة، مبينا أن بعض الأجهزة تعمل بشكل جيد والأخرى مقلدة واستوردت من الصين، فيما أشار إلى عزم الوزارة شراء أجهزة حديثة لتحل محل الأجهزة القديمة.

احدى نقاط التفتيش (أرشيف)

□ بغداد / المدى

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في تصريح بثته وكالة السومرية نيوز، إن "جهاز كشف المتفجرات يكشف بنسبة ٤٠٪"، مؤكدا أن مدير عام مكافحة المتفجرات السابق اللواء جهاد الجابري الذي ما زال في الحجز، أشار إلى إن الجهاز يكشف بنسبة ٥٠٪".

وكان مصدر قضائي قد كشف في (١٦ شباط ٢٠١١)، أن القضاء العراقي أصدر أمراً باحتجاز مدير عام مكافحة المتفجرات اللواء جهاد الجابري ومنعه من السفر على خلفية اتهامه بالفساد في صفقات استيراد أجهزة كشف المتفجرات. وأضاف الأسدي أن "جهاز كشف المتفجرات كان غالي الثمن وتم عرضه علي شخصياً في العام ٢٠٠٥ بسعر ٣٠ ألف دولار ورفضت شراءه وفي العام ٢٠٠٦ تم شراؤه بـ٦٠ ألف دولار للقطعة الواحدة"، معتبراً أن "في هذا الأمر شبهة فساد مالي وهي حين تم شراء ١٨٠٠ جهاز دفعة واحدة، كان جزء من هذه الأجهزة، (تقليد) جاءت من الصين وبعضها يعمل بشكل جيد وحقق حالة ردع وكشف بنسبة جيدة ومازلنا نستخدمها".

وأكد الأسدي أن "الحكومة العراقية شكلت لجنة عليا درست الموضوع وخاطبت جميع الشركات العالمية الموجودة ولا توجد أي دولة تستطيع الآن تحديد هذه المادة تي ان تي أم سي فور، ولكن يمكن تحديدها من خلال أشعة الكاما والتي لها مضرات وتسبب بالسرطنة"، مشيراً إلى أن "وزارة الداخلية ستشتري مجموعة من الأجهزة الحديثة وحين تصل ستهمل الأجهزة القديمة".

يذكر أن الجيش الأميركي انتقد، العام الماضي ٢٠١٠، استمرار قوات الأمن العراقية باستخدام أجهزة ومعدات وكلاب بوليسية للكشف عن المتفجرات عند سيطرات التفتيش (السونار) بعد أن ثبت فشلها، كما أن صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأميركية نشرت تقارير تؤكد أن أجهزة الكشف عن المتفجرات التي تستخدمها القوات العراقية عند نقاط التفتيش عاطلة عن العمل، مشيرة إلى أن وزارة الداخلية حصلت عليها ضمن صفقة كان لمسؤولين فيها دور في إبرامها. إلى ذلك، تسلم العراق من إيران عبر منفذ الشلامجة الحدودي في البصرة، الأحد، رفات ٩٠ عسكريا عراقيا سقطوا داخل الأراضي الإيرانية خلال الحرب بين البلدين، فيما سلم رفات ثلاثة عسكريين إيرانيين بعد أسابيع من العثور عليها. وقال مدير مكتب وزارة حقوق الإنسان في البصرة مهدي التميمي إن "الوزارة تسلمت من الجانب الإيراني رفات ٩٠ عسكرياً عراقيا احدهم معلوم الهوية"، مضيفا أن "الوزارة سلمت رفاتا تعود لثلاثة عسكريين إيرانيين مجهولي الهوية عثر عليها قبل ثلاثة أسابيع في قضاء الفاو"، نحو ١٠٠ كم جنوب مدينة البصرة".

وأضاف التميمي أن "عملية تبادل الرفات نفذت عبر منفذ الشلامجة الحدودي بإشراف ممثلين عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، مشيرا إلى أن "عمليات البحث عن رفات عسكريين من الجانبين مستمرة في قضاء الفاو، وبعد الانتهاء منها من المقرر أن تنفذ عمليات مماثلة في مناطق حدودية أخرى".

وتوقع التميمي "العثور خلال الأشهر المقبلة على رفات أعداد كبيرة من العسكريين العراقيين والإيرانيين".

من جانبه قال مدير شعبة تسليم واستلام الشهداء في البصرة حسين عيدي حسن إن "رفات العسكريين العراقيين ستنقل إلى معهد الطب العدلي في بغداد لغرض تحليل الحمض النووي وفحصها نسيجيا ثم تعاد إلى البصرة لدفنها في مقبرة الحسن البصري في قضاء الزبير"، مؤكداً أن "المناطق الحدودية في قضاء الفاو وبخاصة منطقة المملحة تحتوي على رفات أعداد كبيرة من العسكريين العراقيين والإيرانيين".

تأتي هذه التطورات في وقت رحبت قيادة شرطة ديالى وبحسب الناطق الإعلامي باسمها المقدم غالب الجبوري بمشاريع المصالحة الوطنية والحوارات التي تجريها ممثلية المصالحة الوطنية في المحافظة مع المجاميع المسلحة غير المدانة بتهم القتل والتهجير أو دعاوى الحق الشخصي وضمن مبادرة أطلقتها الحكومة العراقية ووزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية. ودعا الجبوري في حديث لوكالة كردستان للأنباء، المجاميع المسلحة إلى "تسليم أسلحتها وحصرها بيد الدولة أو بيان موقفها من المصالحة وأوضاع المحافظة الحالية". وأكد ان "الأجهزة الأمنية لم تتسلم أي أسلحة من المسلحين الذين انخرطوا ضمن المصالحة الوطنية"، مبينا أن "المشروع يقع ضمن مسؤولية ممثلية المصالحة الوطنية في المحافظة".

وأضاف الجبوري ان "قيادتي العمليات والشرطة تسعيان لحصر السلاح بيد الأجهزة الأمنية وحظر حيازته لأغراض أخرى".

■ نائب محافظ كربلاء يقدم استقالته

أعلن النائب الأول لمحافظ كربلاء عباس الموسوي، عن تقديم استقالته احتجاجا على عدم استجابة الحكومة المركزية لمطالب مجلس المحافظة بشأن زيادة التخصيصات المالية وتعديل ميزانية المحافظة.

وقال عباس الموسوي، إنه "قدم أمس استقالته رسميا إلى محافظ كربلاء ومجلس المحافظة احتجاجا على عدم استجابة الحكومة الاتحادية لمطالب الحكومة المحلية في كربلاء"، مبينا أن "أبرز تلك المطالب هي زيادة التخصيصات المالية وتعديل ميزانية المحافظة بسبب الزيارات المليونية التي تشهدها كربلاء".

وأضاف الموسوي وهو رئيس قائمة أمل الرافدين أن "الحكومة المركزية لم تتعامل مع تلك المطالب بجدية، كما أنها تحاول تسويف الأمور برغم مرور فترة طويلة لكثير من المخاطبات في هذا الشأن". وتمتلك كتلة الرافدين التي ينتمي إليها الموسوي تسعة مقاعد، فضلا عن مقعد نيابي.

■ زعيم العراقية يجدد رفضه مشروع الأقاليم

اعتبر زعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي أمس أن الفرات الأوسط من المناطق التي حافظت على وحدة العراق في إشارة منه إلى رفض الكثير من المدن الجنوبية مشروع تشكيل الأقاليم. وقال علاوي في بيان أصدره مكتبه بعد لقائه عددا من وجهاء ومثقفي محافظة المثنى إن "منطقة الفرات الأوسط من المناطق التي حافظت على وحدة العراق". وكان علاوي قد شبه في وقت سابق مطالبات بعض المحافظات –ومنها صلاح الدين والأنبار بتشكيل أقاليم– بأنها مثل صبّ "الزيت على النار". وقال علاوي مخاطبا شيوخ العشائر "كما تعرفون فان العراق الآن يمر بظروف صعبة تتطلب استلهام تاريخ أجدادنا من اجل استقرار العراق وهذا هدف مهم من أهداف المشروع الوطني الذي نسعى جاهدين لتحقيقه".

■ الجعفري يطلب توفير الحقوق المشروعة

قال رئيس التحالف الوطني وزعيم تيار الإصلاح الوطني إبراهيم الجعفري خلال لقائه عددا من محافظي ورؤساء مجالس المحافظات "علينا أن نبرهن أننا شخصيات دولة ولسنا شخصيات حكومة لأن عمر الدولة أطول من عمر الحكومة وعلينا أن نستحضر التأريخ ونحن نبني الحاضر لأن ذلك يمنحنا قدرة لاستشراف المستقبل واختزل زمن الصعود". ونقل بيان لمكتب الجعفري وتلقت (المدى) نسخة منه، عنه، التأكيد على أن العراق اليوم بدأ ينتقل من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الاستقرار وعلى جميع أبنائه أن يبرهنوا أنهم شخصيات دولة وليسوا شخصيات حكومة لأن عمر الدولة أطول من عمر الحكومة. مشددا على ضرورة توظيف كل الجهود والطاقات لتوفير الحقوق المشروعة للمواطن من دون المساس بوحدة العراق وقوة حكومته المركزية.